

ثم تعاهدوا على إن من أتى محمداً من قريش بغير إذن وليه رده عليهم ، ومن جاء قريشاً من رجال محمد لم يردوه عليه ، وإنه من أحب من العرب مخالفة محمد فلا جناح عليه . . ومن أحب مخالفة قريش فلا جناح عليه ، وأن يرجع محمد وأصحابه عن مكة عامهم هذا على أن يعودوا إليها في العام الذي يليه ، وقيموا بها ثلاثة أيام ومعهم من السلاح السيوف في قريها . ولا سلاح غيرها .

* * *

ولو كان عهد الحديبية هذا قد كتب بعد قتال انهزم فيه المشركون وانتصر فيه المسلمون ، لوجب أن يكتب على غير هذا الأسلوب . فيعترف المشركون كرها أو طوعاً بصفة النبوة ولا يردون أحداً من مواليتهم أو قاصريهم يذهب إلى النبي ويلحق بالمسلمين .

ولكنه عهد مهادنة أو عهد إيقاف أعمال العداء إلى حين» كما يسمونه في اصطلاح العصر الحاضر . . فلا يعوزه شيء من الأصول المرعية في أمثال هذه العهود ، من إثبات صفة المندوبين التي لا إرغام فيها لأحد الطرفين ولا مخالفة لدعوى الفريقين ، ومن حفظ كل لحقه في تجديد دعواه واستئناف مسعاه . .

فلو أن النبي عليه السلام شرط على قريش أن ترد إليه من يقصدها من رجاله لنقض بذلك دعوى الهداية الإسلامية ، ونقض الوصف الذي يصف به المسلمين . . فإن المسلم الذي يترك النبي باختياره ليلحق قريشاً ليس بمسلم ، ولكنه مشرك يشبه قريشاً في دينها وهي أولى به من نبي الإسلام . .

أما المسلم الذي يرد إلى المشركين مكرهاً فإنما الصلة بينه وبين نبي الإسلام ، وهو شيء لا سلطان عليه للمشركين ولا تنقطع الصلة فيه بالبعد والقرب . . فإن كان الرجل ضعيف الدين ففتنوه عن دينه فلا خير فيه ، وإن كان وثيق الدين فبقي على دينه فلا خسارة على المسلمين .

وما انقضت فترة وجيزة حتى علمت قريش إنها هي الخسارة بذلك الشرط الذي حسبته غنماً لها وخذلانا لمحمد صلوات الله عليه . . فإن المسلمين الذين نفروا من